TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(18)/3
29 July 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الثامنة عشرة
جنيف، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

محضر ملخص لأعمال مجس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثامنة عشرة

(١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨)

من إعداد أمانة الأونكتاد*

البند ١: إقرار جدول الأعمال

١- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثامنة عشرة (TD/B/EX(18)/1 وCorr.1). (للاطلاع على جدول الأعمال المعتمد، انظر المرفق الثاني).

البند ٢: استعراض منتصف المدة

٢- أقر المجلس واعتمد نتائج استعراض منتصف المدة (انظر المرفق الأول). وفي هذا السياق، طلب إلى الدول الأعضاء وإلى أمانة الأونكتاد والمنظمات المعنية أن تنفذ التوصيات الواردة فيه تنفيذاً كاملاً، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يشرع على الفور في تنفيذ هذه التوصيات، وأن يقدم تقارير مرحلية منتظمة في المشاورات الشهرية، وأن يحيل نتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية.

---

* إلى أن يتم توزيع التقرير النهائي لمجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثامنة عشرة (سيصدر في الوثيقة TD/B/EX(18)/4)، تعمم الأمانة هذا المحضر الملخص لأعمال الدورة التنفيذية الثامنة عشرة لكي تطلع عليه الوفود وغيرها من المستعملين. وسيتضمن التقرير النهائي ملخصات للبيانات التي أدلي بها حول مختلف البنود.

البند ٣: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا (الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٣ (د-٤٤))

٣- أحاط المجلس علماً بالبيانات التي أدلي بها في إطار البند ٣.

البند ٤: المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٤- قرر المجلس تسمية المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي بحيث تتاح له المشاركة في مداولات المؤتمر والمجلس وأجهزته الفرعية.

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٥- قرر المجلس أن يمنح المعهد عبر الوطني مركزاً استشارياً وأن يصنفه في الفئة العامة.

٦- وأبلغ المجلس أيضا بأن الأمين العام قرر، وفقاً لأحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣(د-٧)، وبعد التشاور مع الحكومة المعنية (الاتحاد الروسي)، أن يدرج رابطة المجموعات المالية والصناعية في روسيا في سجل المنظمات غير الحكومية الوطنية.

(ج) تسمية رئيس مكتب الدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

٧- رُشّح السيد شاك مون سي (سنغافورة) لمنصب رئيس المجلس في دورته الخامسة والأربعين.

البند ٥: تقرير رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاوراته غير الرسمية بشأن: (أ) المبادئ التوجيهية والطرائق المتعلقة بتمويل الخبراء من أموال الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام؛ (ب) طرائق تشغيل الصندوق الاستئماني لزيادة مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد

٨- قرر المجلس أن يمدد ولاية رئيس المجلس ليواصل مشاوراته وليقدم تقريراً عن المسألتين المعنيتين في مشاورات شهرية مقبلة يجريها الرئيس.

البند ٦: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الحادية والثلاثين

٩- أحاط المجلس علما بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الحادية والثلاثين (ITC/AG(XXXI)/171).

البند ٧: مسائل أخرى

١٠- أحاط المجلس علما بأن الدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، التي كان من المقرر أن تعقد من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، سوف تعقد الآن من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

البند ٨: تقرير المجلس عن دورته الثامنة عشرة

١١- أذن المجلس للمقرر باستكمال تقرير دورته الثامنة عشرة تحت إشراف الرئيس.

المرفق الأول

نتائج استعراض منتصف المدة

مقدمة

١- إن مشروع الاصلاح الذي أسفرت عنه نتائج مؤتمر ميدراند كان نقطة تحول في تاريخ الأونكتاد. فقد قرر المؤتمر تبسيط وزيادة فعالية الآلية الحكومية الدولية للمنظمة ولبرنامج عملها وهيكل أمانتها. كما قرر تحسين أساليب عمل الأونكتاد، والأهم من ذلك، اعتماد نهج جديد بصدد العمل، نهج يقوم على الحوار والحرص على ايجاد توافق في الآراء وارساء أهداف عملية.

٢- وما برحت المنظمة تضع هذه الأهداف نصب أعينها منذ انعقاد المؤتمر. فلقد بذلت كل من الدول الأعضاء والأمانة في سبيل تحقيقها جهوداً صادقة كللت إلى حد كبير بالنجاح. على أنه لم يكن ثمة مناص من أن تصادف جهود الاصلاح الكبرى هذه بعض الصعاب، مثل عدم تكافؤ المهارات، وهي صعاب زادت من حدتها الأزمة المالية التي تعانيها الأمم المتحدة. وفي سياق الولايات المتفق عليها في ميدراند والتي أيدتها الجمعية العامة بعد ذلك، ولا محل لاعادة النظر فيها، يقوم استعراض منتصف المدة بقياس الشوط الذي قطع فعلاً، وبيان ما صودف فيه من العراقيل والمزالق، ويتناول بالنظر ما لا يزال من الواجب القيام به في السنتين القادمتين للوفاء بهذه الولايات؛ ويطرح توصيات بشأن كيفية تقوية عملية التنفيذ.

٣- إن المحك في الفترة المتبقية حتى انعقاد المؤتمر القادم سيتمثل في مدى صدق وصف الأونكتاد بأنه مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة. كما أن الأونكتاد هو مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل أقل البلدان نمواً، ولذا فإن مدى فعالية ايصاله للمساعدة إلى هذه البلدان سيكون محكاً آخر. والمفتاح هو تحقيق "التكامل": التكامل بين عناصر البرامج (مثال ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألا ينظر إليه بمعزل عن غيره، بل كوسيلة لبناء شبكات الإمداد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقوية قطاع المشاريع في البلدان المستفيدة، وجلب الابتكارات، وتحسين القدرة التنافسية في التصدير .. إلخ)؛ والتكامل بين شعب وفروع الأونكتاد في مواجهة القضايا المشتركة بين القطاعات؛ والتكامل بين الأمانة والدول الأعضاء؛ والتكامل بين المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف ذات الصلة واللجان الإقليمية في معالجة النقاط المشتركة أو المتكاملة في برامج عملها، وفي تنفيذ برامج قطرية متكاملة.

٤- إن بناء القدرات هو خير تعبير عن هذا النهج - بناء القدرات لتنفيذ السياسات المناسبة على الصعيد القطري ولكن أيضاً القدرات لصياغة وتطبيق المواقف التفاوضية بصدد التجارة والاستثمار وسائر القضايا المركزية التي تتشكل بها عملية العولمة والتي تؤثر بالتالي في البيئة الاقتصادية الخارجية للتنمية.

حصر ما أنجز

٥- إن عمل الأونكتاد منذ مؤتمر ميدراند - سواء على صعيد الأمانة أو الصعيد الحكومي الدولي - قد سار، في جوهر الأمر، وفقاً للأسس التي قررها المؤتمر. فإن مساعي بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والبحوث والتحاليل المتعلقة بالسياسات، وجهود التعاون التقني قد توخت كلها، إجمالاً، مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تعزيز تنميتها والإسهام بمزيد من الفعالية في الاقتصاد العالمي في ظل ظروف مواتية لتنميتها.

٦- وقد أتيحت تحاليل قيّمة لرسم السياسة العامة، وذلك، على الأخص، بفضل الأعمال التي جرى الاضطلاع بها بصدد الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية؛ وبصدد التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية؛ وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وبشأن إقرار جدول ايجابي للبلدان النامية في المفاوضات التجارية والفرص المتاحة للتجارة في الخدمات؛ وتنويع السلع وإدارة المخاطر؛ والتجارة الالكترونية. وفي هذا الصدد تم التسليم بأهمية وفائدة التقارير الرئيسية التي صدرت وهي تقرير التجارة والتنمية، وتقرير الاستثمار العالمي، والتقرير الخاص بأقل البلدان نمواً.

٧- وكانت الأعمال التطبيقية مفيدة بصورة خاصة في ميادين إدارة الديون؛ وتشجيع الاستثمار؛ وبناء القدرات اللازمة للاضطلاع بالمشاريع الخاصة؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وبناء القدرات في ميدان التجارة؛ وإدارة المخاطر السلعية؛ وتحديث الجمارك؛ وتعقب البضائع وتيسير التجارةح؛ وترتيبات النقل والعبور؛ ووضع برامج قطرية متكاملة لأقل البلدان نمواً. وتم الاضطلاع بعمل مكيف فيها يتعلق بمعايير المحاسبة والإبلاغ؛ وقوانين وسياسات المنافسة. ومن المزمع استعراض الأداء العملي لكل من فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٨- واستمر تطوير وصقل قاعدتي البيانات الخاصتين بميدان التجارة في السلع والخدمات (نظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS) والتدابير المتصلة بالتجارة في الخدمات (MAST) بوصفهما أداتين للتحليل.

٩- وفي ميدان الاصلاح المؤسسي اعتمد المجلس مبادئ توجيهية بشأن كفاءة وأداء الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد تتضمن، فيما تتضمن، التشديد على أهمية إدماج نواتج اجتماعات الخبراء في أعمال اللجان بصدد السياسة العامة.

١٠- وقد تم العمل في إطار نهج قائم على المشاركة، يجري فيه التوكيد على ضرورة قيام الأونكتاد بإدماج المجتمع المدني في أعماله؛ وقيام الاتصال الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى؛ وإدماج بحوث وتحاليل السياسة العامة وأعمال التعاون التقني.

١١- إلا أنه تبينت عدة عوامل تنظيمية يلزم بصددها بذل مزيد من الجهود لتقوية دور المنظمة وتأثيرها. وبالنظر إلى الهوة المتزايدة بين مستوى الاحتياجات ومستوى الموارد المتوفرة ونوعيتها (المهارات والخبرات المتوفرة لدى الموظفين)، توجد حاجة إلى زيادة المرونة في تخصيص الموارد وإلى تحسين الاتساق بين

المهارات والمجالات ذات الأولوية. ومما يزيد من تفاقم المشكلة أوجه الجمود البنيوي، وعلى الأخص بطء وتيرة ملء الشواغر.

١٢- كما أن الروابط بين التحليل والتعاون التقني لم يتم تطويرها تطويراً كاملاً. فالمسائل عبر القطاعية لم تحظ بالمعاملة المتكاملة بالقدر الكافي في إطار الآلية الحكومية الدولية، كما أنها لم تعالج بكل الفعالية الممكنة في إطار الأمانة، وقد أثر هذا الوضع خاصة على معالجة القضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً. ويلزم قياس أثر أنشطة الأونكتاد وعمله على نحو أفضل.

١٣- إن الصعوبات التي واجهها الأونكتاد في مجال التعيينات في السنتين الأخيرتين أثرت بوجه خاص على مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية. فقد عانى المكتب من التأخير الحاصل في تعيين المنسق الخاص وفي ملء الشواغر الأخرى، وكان لهذا أثره السيئ على توجيه عمل الأونكتاد المتصل بأقل البلدان نمواً. ويلزم الاستعجال في اتمام تعيينات عالية النوعية.

١٤- لقد اعتمد الأمين العام للأمم المتحدة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تقسيم العمل بين الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصدد تقوية جهود الأمم المتحدة في مجال تحليل قضايا الاقتصاد الكلي الدولية. وعلى هذا فإن قدرة الأونكتاد الحالية على الاضطلاع بتحليل قضايا الاقتصاد الكلي الدولية، وعلى الأخص أثر العولمة والتحرير على التجارة والتنمية، قد لا تعد كافية تماماً في هذا السياق الجديد.

١٥- ومع أن عمل الأونكتاد المتصل بأفريقيا قد ازداد في السنوات الأخيرة، ومع أن مناقشات المجلس حول القضايا الموضوعية المؤثرة في أفريقيا وحول أنشطة الأونكتاد في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على صعيد المنظومة بشأن أفريقيا كانت مناقشات مرضية اجمالاً، فإنه لا يزال هناك مجال للمزيد من التحسين. فالدعم من حيث المدخلات التحليلية والموارد البشرية لا يزال غير كاف، ومن المستطاع تحسين التنسيق الداخلي.

١٦- وفي مجال العمل بصدد العولمة واستراتيجيات التنمية، هناك متسع لتحسين التوازن في الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها، فالمناطق الإقليمية لم تحظ كلها بالتغطية الكاملة، سنة بعد سنة، والحاجة قائمة إلى تحسين نشر النواتج التحليلية؛ ولم يتم القيام بعمل كاف بصدد الكيفية التي تستطيع بها البلدان النامية تحديد سرعة خطواتها في سبيل التحرير والتتابع فيما بين هذه الخطوات. ولم يُكفل تمويل أنشطة إدارة الديون على نحو مأمون بالقدر الكافي، كما أن الأنشطة المتصلة بمساعدة الشعب الفلسطيني ينبغي الآن أن تستهدف تحقيق أثر اقتصادي مفيد بصورة مباشرة. ويمكن تحديد الأولويات والأهداف تحديداً أوضح في العمل في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وفي مجال التجارة لم يتم تقسيم العمل تقسيماً واضحاً بالقدر الكافي فيما بين البرامج الفرعية المتصلة بالتجارة الالكترونية والدبلوماسية التجارية. وفي العمل بصدد الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية، ثمة حاجة إلى المزيد من التشديد على إيجاد تفهم أفضل للأثر الاقتصادي للتجارة الالكترونية وإطارها العالمي الناشئ. وفي العمل بصدد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية، لم يتم التشديد الكافي على متابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً، كما أن مشاركة أقل البلدان نمواً في اجتماعات الأونكتاد كانت مشاركة غير كافية.

التوصيات

توصيات عامة

١٧- ينبغي أن يقدِّم الأونكتاد اسهامه الفريد بممارسة وظيفته التحليلية وبالربط بين البحوث والإجراءات العملية والتحليل والسياسات. وينبغي وضع هذا الربط في الاعتبار عند تقييم برامج الأونكتاد. وينبغي أن تنعكس الروابط في عملية بناء توافق الآراء في الآلية الحكومية الدولية وفي الأنشطة التنفيذية للأونكتاد على حد سواء، وعن طريق تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني. ولا غنى عن التغذية المرتدة من الدول الأعضاء عن طريق الرصد الملائم للتنفيذ.

١٨- وينبغي أن تكون الشراكات من أجل التنمية المنشودة في إعلان ميدراند هي السمة المميزة للأونكتاد. وهذه الشراكات ستتطلب مزيداً من التغييرات في أسلوب سير العمل. وينبغي أن يدعِّم الأونكتاد صلاته مع المجتمع المدني، وبخاصة القطاع الخاص، والمنظمات الدولية. ويتعين أن تستهدف الصلات مع القطاع الخاص الاستفادة من قدرته الابتكارية، والقيام بأنشطة مشتركة واستكمال التمويل، وينبغي في هذا الصدد اتباع مبادئ توجيهية واضحة لتمويل القطاع الخاص. أما الصلات مع المنظمات الدولية، بما في ذلك اللجان الإقليمية، التي تمثل مصدراً للأفكار على نفس الدرجة من الأهمية، فينبغي أن تهدف إلى زيادة تضافر الجهود وتجنب الازدواج. ويجب استحداث أفكار بناءة بشأن كيفية تحسين نشر المشورة المتعلقة بالسياسات، بعدة طرق منها استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة، لضمان وصولها إلى المنتفعين النهائيين بصورة ميسّرة (أفضل الممارسات، والكُتيبات، والقوانين النموذجية و/أو العقود).

١٩- ومع التسليم بالحاجة إلى تكييف الأولويات في ضوء التغييرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ينبغي أن يتناسب برنامج عمل الأمانة في نطاقه ومضمونه مع الولايات المعتمدة، مع أخذ قيود الموارد في الاعتبار.

٢٠- ويجب تحسين إدماج العمل المتعلق بالقضايا المشتركة بين القطاعات في عمل الآلية الحكومية الدولية، وينبغي أن يكفل المجلس على وجه الخصوص إدماج القضايا المشتركة بين القطاعات والمشار إليها في الفقرة ١٠٦ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" في عمل اللجان.

٢١- وينبغي تحسين التنسيق بين الأنشطة التحليلية وأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، وينبغي أن تُنشئ الأمانة آليات ملائمة لهذا الغرض. ويتعين مواصلة الاستراتيجية المتعلقة باتساق الميزانية العادية والبرامج الممولة من خارج الميزانية والتي تستهدف تعزيز هذه الروابط وينبغي ربطها بنتائج اجتماعات الخبراء واللجان والفرقة العاملة ومجلس التجارة والتنمية.

٢٢- وينبغي أن تبذل إدارة الأونكتاد كل جهد للقيام بعمليات الاختيار والتعيين على وجه السرعة بغية تقليل معدَّل الوظائف الشاغرة المفرط حالياً. وينبغي أن تسعى أيضاً إلى الحد من التكاليف في إطار الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحسين الكفاءة. وينبغي مضاعفة تدريب الموظفين لمعالجة عدم تكافؤ المهارات وخلق قوة عمل مرنة قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة.

٢٣- وفي ضوء المناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع الميزانيات استناداً إلى النتائج ومؤشرات الأداء، ينبغي أن تتوسّع أمانة الأونكتاد في استخدام مؤشرات الأداء في عملها. ووفقاً للمعايير الوطنية والدولية المقبولة عموماً، ينبغي أن تكون هذه المؤشرات ملائمة وبسيطة وقابلة للقياس، وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للصعوبات التي تكتنف قياس تأثير العمل التحليلي.

٢٤- وانطلاقاً من التركيز على النتائج بدلاً من المدخلات، ينبغي أن تدرس الأمانة وتقترح على المجلس أفكاراً لتوفير آليات تغذية مرتدة مناسبة لقياس تأثير أنشطة الأونكتاد. وينبغي تقديم هذه الاقتراحات إلى المجلس بأسرع ما يمكن كما ينبغي إشراك الفرقة العاملة في مرحلة لاحقة.

٢٥- وينبغي دراسة استرداد التكاليف فيما يتعلق ببرامج تعاون تقني معينة تشمل التحديث والصيانة والخدمة المستمرة، مع مراعاة حالة أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل.

توصيات محددة

٢٦- نظراً لأن الأونكتاد هو جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن تنسيق المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية، فينبغي توفير الدعم لعمل مكتب المنسق الخاص. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً بملء الوظائف الشاغرة حالياً كمسألة عاجلة. ومن المهم أن يتولى المكتب تنسيق العمل القطاعي ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وبدء العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بالتشاور والتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات المختصة والمجتمع المدني. وينبغي إدراج قضايا أقل البلدان نمواً بالكامل في عمل الآلية الحكومية الدولية على جميع المستويات. وينبغي أن يعالج المجلس مسألة نقص المشاركة الفعالة لأقل البلدان نمواً في اجتماعات الأونكتاد.

٢٧- وينبغي أن يكون هناك تنفيذ كامل لمقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٥(د ت - ١٦) المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً، نظراً لأهميته البالغة. وينبغي ضمان ملكية البلدان المستفيدة. ويتعين مساعدة أقل البلدان نمواً في الأعمال التحضيرية للموائد المستديرة الخاصة ببلدان بعينها وفي متابعة هذه الموائد. ويظل التعاون والتنسيق واتساق جهود الوكالات المتعاونة كافة هو العلامة المميزة للنجاح.

٢٨- وينبغي توطيد العمل المتعلق بمشاكل التنمية الخاصة على وجه التحديد بالبلدان غير الساحلية وبلدان العبور، وأن يستمر هذا العمل بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

٢٩- ويجب أن يؤدي التعاون والتنسيق الوثيقان دوراً أساسياً يسمح بتحقيق أهداف برنامج المساعدة التقنية المتكاملة في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأخرى في أفريقيا، وهو البرنامج المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والذي يمثل للبلدان المستفيدة، من فئة أقل البلدان نمواً، خطوة محددة في تنفيذ الإطار المتكامل الناشئ عن الاجتماع الرفيع المستوى. وينبغي تدعيم آلية التنسيق والاتصال التي وفرتها الأمانة للأنشطة المتعلقة بأفريقيا.

٣٠- وينبغي أن يغطي العمل المتعلق بالعولمة واستراتيجيات التنمية نطاقاً اقليمياً أوسع، وينبغي تحسين النشر كما ينبغي عمل المزيد بشأن سرعة خطى السياسات الوطنية للتحرير والتتابع فيما بين هذه الخطى.

٣١- وفي مجال إدارة الديون، ينبغي عمل المزيد فيما يتعلق بتدريب الموظفين الوطنيين والإدارة المحلية للديون. وينبغي مواصلة العمل الخاص بمشاكل ديون البلدان المدينة في إطار ولاية الأونكتاد، مع مراعاة نتائج المفاوضات المتعلقة بالديون في شتى المحافل، بما في ذلك محافل القطاع الخاص.

٣٢- وينبغي أن يُجري الأونكتاد دراسة تحليلية لتأثير الاتحاد النقدي الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على البلدان النامية، مع مراعاة التحليل الشامل الذي أجرته المنظمات الدولية المختصة. وقد تكون أفضل وسيلة لتنفيذ العمل المتعلق باستثمار الحوافظ هي تنفيذه في إطار البرنامج المتعلق بالاستثمار، وينبغي الاستفادة بأقصى ما يستطاع من العمل الذي تقوم به مصارف التنمية الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة الإقليمية.

٣٣- وفي برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ينبغي تحسين التنسيق بين الوكالات والنظر في زيادة الوجود الميداني.

٣٤- إن عمل الأونكتاد بشأن تحديد وتحليل الآثار المترتبة في مجال التنمية على القضايا المتصلة باحتمال وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار هو عمل يتناول مسألة بارزة في جدول الأعمال الدولي. وينبغي أن يواصل الأونكتاد هذا العمل الذي يأتي في أوانه والذي يتعين أن يكون عملاً تحليلياً بصورة رئيسية وأن يتضمن مراعاة العناصر الميسرة للتنمية. وينبغي أيضا أن يواصل العمل على مساعدة البلدان النامية في تدعيم قدرتها على تعزيز تجارتها وتنميتها بالاستعانة بالاستثمار الأجنبي. وينبغي الاستمرار في دراسة العوامل المؤثرة على اختيار شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليله للتطور الجاري في الشركات عبر الوطنية وأن يساعد البلدان النامية على تحسين فهمها العام للقضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية وإسهامها في التنمية، كما ينبغي أن يواصل تحليله للسياسات التي تسمح للبلدان النامية بالاستفادة من عمليات هذه الشركات. ويتعين زيادة الاهتمام بتعزيز الاستثمار فيما بين البلدان النامية. وينبغي مواصلة النهج المتكامل في معالجة الاستثمار والتكنولوجيا عن طريق عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار (STIP) وعمليات استعراض سياسات الاستثمار (IPR). وينبغي تفضيل النهوج الخاصة ببلدان محددة في مجال دعم المؤسسات الوطنية وبناء القدرات. وينبغي اتخاذ الإجراءات لتعزيز التوسع المستمر في برنامج إقامة المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)، مع محاولة تشجيع تحقيق توازن إقليمي.

٣٥- وفي العمل المتعلق بالتجارة، ينبغي زيادة الاهتمام ببناء القدرات. وينبغي أن تواصل الأمانة جهودها لمساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية الدولية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بطرق منها إعداد جدول أعمال إيجابي يجري إعلام الدول الأعضاء بشأنه باستمرار، وينبغي أن تحصل هذه الجهود على تمويل ملائم من الميزانية العادية ومن مصادر من خارج الميزانية. وينبغي تعزيز العمل التحليلي المتعلق بتأثير الأفضليات التجارية على تجارة البلدان النامية وتنميتها، مع توجيه اهتمام خاص إلى تحديد الحلول المتصلة بالسياسات في مواجهة الهبوط في الهوامش التفضيلية وإلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مخططات الأفضليات. وينبغي على وجه

الخصوص تحديد الطرق المؤدية إلى تحسين فرص دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، بما في ذلك دخولها إلى مناطق جديدة. وينبغي دراسة تنفيذ الأحكام الخاصة والتفاضلية التي وفرتها اتفاقات جولة أوروغواي لصالح البلدان النامية، وذلك مع أخذ العمل الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في هذا المجال بعين الاعتبار. ويجب أن يكفل التدريب في مجال الدبلوماسية التجارية توجيه دور الأونكتاد نحو تعزيز القدرة التحليلية لممثلي البلدان النامية في المفاوضات الدولية. وينبغي أن تكون للعمل المتعلق بدورات التدريب على الدبلوماسية التجارية استراتيجية واضحة وأن يموَّل تمويلاً كافياً وأن يُطور بالتزامن مع برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE). وينبغي توضيح دور مختلف البرامج الفرعية فيما يتعلق بالدبلوماسية التجارية والتجارة الالكترونية. وكإسهام في المناقشة الجارية حول المسائل المدرجة في جدول أعمال التجارة الدولية، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أنشطته في ميادين قوانين وسياسات المنافسة؛ والتجارة والبيئة والتنمية؛ والخدمات بما في ذلك استخدام قاعدة بيانات التدابير المتصلة بالتجارة في الخدمات (MAST). ونظراً لاستمرار اعتماد عدد من البلدان النامية على السلع الأساسية الأولية، ينبغي تعزيز العمل المتعلق بالتنويع وإدارة المخاطر.

٣٦- وينبغي تحسين قدرة برنامج نقاط التجارة ونقاط التجارة على الاستمرار، وبخاصة فيما يتعلق بالتدريب والقابلية للتطبيق والقدرة على الاستفادة من العناصر الخارجية، على نحو ما قد يعترف به في التقييم المقبل للبرنامج. وينبغي تطوير مفهوم خدمات الدعم لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (ASYCUDA) وينبغي استكشاف التدابير التي تكفل قدرته على الاستمرار عموما، وقدرة سائر برامج تيسير التجارة على الاستمرار. وينبغي تحديد الأنشطة المقبلة لبرنامج التدريب التجاري بمزيد من الوضوح، مع مراعاة التوصيات التي اعتمدتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بعد تقييم البرنامج والدروس المستفادة من المشاريع النموذجية الإقليمية. وينبغي إدراج اجتماع ليون للشركاء من أجل التنمية في عمل الأونكتاد عن طريق متابعة الأنشطة المشتركة بين القطاع الخاص والأونكتاد التي استُهلت في الاجتماع. وينبغي أن تشمل مجالات الاهتمام الرئيسية تحليل التجارة الالكترونية العالمية من حيث تأثيرها على التنمية. وينبغي التعاون مع المنظمات المختصة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، في مساعدة البلدان النامية على الإعداد للمناقشات المتعددة الأطراف التي يُحتمل إجراؤها بشأن التجارة الالكترونية.

٣٧- وينبغي أن تصدر الأمانة تقريراً سنوياً عن أنشطة الأونكتاد بغية زيادة الشفافية وتوفير نظرة شاملة للدول الأعضاء والسماح بتحسين تقييم عمل الأونكتاد وإنجازاته. ولعل الأمين العام يود أن يأخذ في اعتباره أي آراء ترسلها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمحتوى الأساسي للتقرير.

٣٨- وينبغي محاولة التوسع في استخدام جميع جوانب تكنولوجيا المعلومات في عمل الأونكتاد. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تضع كل شعبة خطة لإدخال تكنولوجيا المعلومات بالكامل في عملها.

الجلسة العامة ٨٩٤
١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثامنة عشرة

١- إقرار جدول الأعمال

٢- استعراض منتصف المدة

٣- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا (الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٣ (د -٤٤))

٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

٥- تقرير رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاوراته غير الرسمية بشأن:

(أ) المبادئ التوجيهية والطرائق المتعلقة بتمويل الخبراء من أموال الوفورات الناجمة عن تحسين فعالية التكلفة بوجه عام

(ب) طرائق تشغيل الصندوق الاستئماني لزيادة مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد

٦- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الحادية والثلاثين

٧- مسائل أخرى

٨- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثامنة عشرة

- - - - -